

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ مقدمة }

تسعي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تسهيل الأعمال الجمركية والإحصائية في الاتحاد الجمركي لدول المجلس بما يساعد على نمو التجارة البينية والدولية ، وجمع ومقارنة وتحليل الإحصائيات الخاصة بتجارة دول مجلس التعاون فيما بينها ومع بقية دول العالم .

وحرصاً من دول المجلس على مواكبة آخر التطورات في عمليات تصنيف السلع على المستوى الدولي ، وأن يكون نظام التعرف الجمركية الموحدة ، المعمول به في الاتحاد الجمركي لدول المجلس وفقاً لتصنيف السلي الدولي الصادر عن منظمة الجمارك العالمية .

فقد كلف مدراء عامي الجمارك بدول مجلس التعاون الأمانة العامة بترجمة وثيقة تعديلات النظام المنسق نسخة 2012 وعرضها على لجنة النظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع بدول المجلس ومراجعتها واعتمادها ، وأن تقوم الدول الأعضاء خلال عام 2011 بتجهيز أنظمتها الآلية وفق الإصدار الجديد ، وتقوم الأمانة العامة بطباعتها وإصدار نسخة الكترونية منها تمهيداً لوضعها موضع التنفيذ اعتباراً من الأول من يناير 2012م .

واتفقت دول مجلس التعاون على الجدول الموحد لتصنيف وتبويب السلع وفق النظام المنسق 2012 ، والذي يتضمن آخر الإضافات والتعديلات على جدول تصنيف السلع ، وهو النظام الحالي المعتمد لتصنيف وتبويب السلع على المستوى الدولي ، وسيبدأ العمل به في معظم دول العالم ومن بينها دول مجلس التعاون ، اعتباراً من الأول من يناير 2012م .

وبهذه المناسبة تود الأمانة العامة لمجلس التعاون أن تتقدم بجزيل الشكر والتقدير لخبراء التعرف الجمركية في الدول الأعضاء وجميع من ساهم في اكتمال هذا العمل من جميع إدارات الجمارك في دول المجلس ، على ما اتصف به عملهم من مهنية عالية وعمل دؤوب وجهود متواصلة ، ادي إلى نجاحهم في إعداد التعرف الجمركية الموحدة لدول المجلس وفق أحدث إصدار (2012) ، والتي ستكون في متناول موظفي الجمارك بدول المجلس والمتعاملين معها والجهات الأخرى ذات العلاقة . وتأمل الأمانة العامة أن يحقق هذا العمل الغرض من إعداده، وأن يساهم في تسهيل الأعمال الجمركية والإحصائية بالدول الأعضاء، وأن يفي بأحد أهم متطلبات الاتحاد الجمركي .

والله ولي التوفيق . . .

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
الشؤون الاقتصادية / إدارة شؤون الاتحاد الجمركي